

بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٧ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة [ج/١٣] من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة [٢٧٤] من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

المرحلة

لدى التفتيش والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة جنابات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة المتهمه لملاحقتها عن التهم التالية :-

- ١- جنابة القتل العمد خلافاً للمادة [١/٣٢٨] عقوبات.
- ٢- جنابة القتل خلافاً للمادة [١/٣٢٨] عقوبات.
- ٣- جنحة السرعة خلافاً للمادة [١/٤٠٦] عقوبات.
- ٤- جنحة انتهاك حرمة مبيت خلافاً للمادة [٢٧٧] عقوبات مكررة مرتين.

وتلخص وقائع هذه القضية طبقاً لما ورد في إسناد النيابة العامة بأن المتهمه وتكره حمايتها المغذورة وتشعر بأنها تتدخل

بشؤون حياتها الخاصة وترقبها كون المغذورة سبق وأن اكتشفت لأكثر من مرة بأب المتهمه لها علاقات مع شبان وأنها تحوز على تلفون خلوي وبالسر ويقامها بإحدى المرات ببيع أجزاء من ذهبها لشراء تلفون خلوي آخر فقام زوج المتهمه الشاهد على أثر ذلك بالاحتفاظ بذهب زوجته والدته المغذورة فتأصل في نفس المتهمه وفكرت في قتل المغذورة وبالخلاص منها وصممت على ذلك وأخذت تتحين الفرصة المناسبة لتنفيذ جريمتها وفي ثالث أيام عيد الأضحى المبارك الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢١ وحوالي الساعة السادسة مساءً حضرت المغذورة لشقة المتهمه والتي تقع فوق شقتها وجلست مع المتهمه بغيره نومهها عندها

۱۱۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۲۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۳۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۴۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۵۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۶۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۷۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۸۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۱۹۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔
 ۲۰۔ ان کے لئے ہرگز کوئی حد نہیں ہے اور وہ کسی بھی حالت میں اپنی مرضی کے مطابق ہرگز کوئی حد نہیں لگا سکتے۔

lawpedia.jo

وعن السبب الثاني وفيه تنعى الطاعة على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بعدم تحويل المتهمة الطاعة للمركز الوطني للطب النفسي حيث طلب وكيل الدفاع ذلك من المحكمة مرتين ولم تستجب لطلبه ذلك أنه ثبت من خلال سماع شهادة الرائد الذي ضبط أقوال المتهمة الشريفة حيث ذكر أنه عندما ضبط أقوالها كانت تبكي وتضحك أحياناً وأنها كانت غير طبيعية.

وفي ذلك نجد أن وكيل الدفاع وفي جلسة ٢٠٠٩/٥/٢٨ قد طلب من محكمة الجنايات الكبرى وفي ضوء التقرير الطبي الصادر عن الدكتورة والذي يشعر أن المتهمة تعاني من اضطرابات نفسية ومؤثرات عصبية إلا أن المحكمة رفضت الطلب بداعي انه لم يظهر للمحكمة أن المتهمة مصابة بمرض نفسي أو عقلي من خلال مجريات المحاكمة ولم تقدم ما يشير إلى ذلك باعتبار أن صورة الفاكس المؤرخة في ٢٠٠٧/٩/١٠ والصادرة عن الدكتورة في الصفة الغربية صادرة عن طبية غير اختصاصية في مجال الطب النفسي.

وحيث نجد محكمتنا أن قوام المسؤولية الجزائية بمقتضى أحكام قانون العقوبات هي سلامة عقل الفاعل وفقاً لما تقتضي به الموادان [٩٢، ٩١] من قانون العقوبات لذلك فإنه يتعين على المحكمة التحقق من سلامة العقل والتفكير لدى المتهم طبقاً للمادة [٢٣٣] من قانون أصول المحاكمات الجزائية وتمشياً مع قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم [٢٠٠١/٢٢٤] تاريخ ٢٠٠١/٤/١٢ ذلك أن مقصود المشرع في المادة [٢٣٣] من قانون أصول المحاكمات الجزائية بما يظهر للمحكمة من تصرفات المتهم وأوضاع أنه ممكن للمحكمة أن تستظهر ذلك وتتعرف عليه من تلقاء نفسها من خلال تصرفات المتهم أو من خلال طلبات المتهم أو المدعي العام أو من خلال الاطلاع على التقارير الطبية أو أي شيء آخر وبأن هذه الصلاحية هي صلاحية تقديرية مقيدة وليست مطلقة وتخضع لرقابة المحكمة الأعلى درجة .

وحيث أن وكيل المتهم قد طلب من محكمة الجنايات الكبرى إحالة موكلته المتهمة إلى المراقبة الطبية فقد كان على محكمة الجنايات الكبرى إجابته إلى طلبه وإحالة المتهمة للمراقبة الطبية طبقاً للمادة [٢٣٣] من قانون أصول المحاكمات الجزائية للمدة التي تراها مناسبة [راجع قرار تمييزي هيئة عامة رقم ٢٠٠١/٢٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٢ والتي تميزي رقم ٢٠٠٧/١/٥٦ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٦ وقرار تمييزي رقم ٢٠٠٧/٥٣٠

Handwritten notes and signatures in Arabic script, including a large signature at the top and several lines of text with horizontal lines underneath, possibly representing a list or a set of points.

lawpedia.jo

Handwritten text in Arabic script, appearing to be a list of items or a set of instructions, with some lines starting with "التي" (which).

Handwritten text in Arabic script, including dates and possibly names or identifiers.

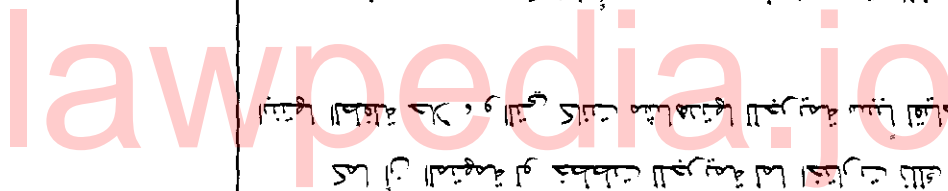
• ...
...
...
...
...

• ... [1881] ...

...
...
...
...

• ...

...
...
...
...



• ...

...
...

...
...
...
...

• ...

...
...